

Distr.: Limited  
25 April 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

### منار الدوحة\*

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجتمعون في الدوحة، بقطر، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في إطار الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي، المشار إليه فيما بعد بعبارة منار الدوحة:

١- سعينا جاهدين معاً، بصفتنا جمعاً من الأمم ذات السيادة، إلى بناء عالم مشترك، مترابط ومزدهر عبر زيادة العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعملاً على الاستفادة أقصى ما يمكن من الفرص التي تتيحها العولمة في مجال التجارة والاستثمار الدوليين، سعينا إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين مع الاهتمام بشكل خاص بالحد من الفوارق القائمة بيننا وبداخل أمننا، وإلى تحسين قدراتنا لتحقيق الأهداف المشتركة والإشراف على مواردنا الطبيعية والكوكبية بطريقة فعالة ومسؤولة أكثر. وقبل كل شيء، سعينا إلى تحقيق تطلعات شعوبنا فردياً وجماعياً من أجل العيش في سلام والتمتع ببلد حياة غنية ومتنوعة، وأكثر استقراراً وأمناً من ذي قبل.

٢- نشي على الأونكتاد بصفته جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة. فقد قدم مساهمة كبيرة على مدى نصف قرن، من ١٩٦٤ إلى ٢٠١٢، عبر أركانه الثلاثة، في تطوير خطاب التنمية وتعزيز الاندماج المفيد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ونؤكد من جديد التزامنا بالأونكتاد.

\* المنار مصدر ضوء شديد وهاج يسهل التعرف عليه من بعيد ويساعد في إرشاد المسافرين بحراً أم برّاً. وتستخدم كلمة 'منار' أيضاً نعتاً لأشخاص أو مؤسسات تُشيع المعرفة في الناس وتُنورهم. ومهما كان سياق الكلمة وكيفما كان استخدامها، فهي تشير إلى الإرشاد والتوجيه.

٣- نؤمن جميعاً بأنه عبر توطيد التعاون الاقتصادي أكثر من ذي قبل، باستطاعتنا أن نجعل العالم أفضل بالتغلب على مواطن الانقسام، مع احترام أوجه الاختلاف، التي طبعنا في الماضي؛ وأن باستطاعتنا بل من الواجب علينا أن نطلق العنان للقوى المنتجة الجديدة من أجل رفع مستويات العيش في كل مكان والقضاء على الفقر المدقع، لا سيما في أضعف المجتمعات والبلدان؛ وأن باستطاعتنا أن نبعث الأمل في المستقبل على أفضل وجه من خلال خلق الفرص، وبناء القدرات وإيجاد العمل اللائق للناس في كل مكان، لا سيما الشباب والنساء، من أجل تحقيق كامل طاقاتهم. ورياح التغيير التي تهب في أنحاء كثيرة من العالم اليوم شاهد على رغبة الناس في سياسات مستجيبة تعزز الأخذ بنهج المشاركة والشمولية في مجال التنمية بغية تحقيق الرخاء للجميع. ونرى أيضاً في مشاركة القطاع الخاص أمراً هاماً في هذا الصدد.

٤- بفضل العولمة نوعاً ما، لدينا القدرات والموارد الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع في كل مكان. لذا فإن من باب المسؤولية الأخلاقية المشتركة أن نعمل كما التزمنا بذلك في الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. ونحن مدركون أيضاً للمخاطر المرتبطة بالعولمة. ولعل في التجربة الأخيرة التي عاشها الاقتصاد العالمي - لا سيما التحديات الاقتصادية والانتعاش الهش وذلك من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الدولية - تذكيراً لنا بأن العولمة وآثارها في التنمية لا تزال عملاً مستمراً. لقد جعلتنا العولمة بنجاحاتها ومخاطرها نحس بشواغل جديدة بشأن قدرة إطارنا المؤسسي على الحوكمة الاقتصادية، ونوعية التنمية، واستمرارية استهلاكنا للموارد العالمية، وقدرتنا على الإنتاج والإشراف على المنافع العامة العالمية. ونؤكد التزامنا بالعمل معاً على مواصلة التصدي لهذه التحديات والشواغل الجديدة من أجل إقامة عولمة محورها التنمية بقدر أكبر نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين أكثر.

٥- نود أن نشكر الأمين العام للأونكتاد على تقريره المقدم إلى المؤتمر. إذ كان للتقرير إسهام في مناقشاتنا، وفي خروجنا بقضية مشتركة للسير قدماً نحو جعل الأولوية للأثر الذي تخلفه العولمة في التنمية.

٦- انصبت مداولتنا في الدوحة على أربعة مواضيع كبرى متعلقة بالعولمة التي محورها التنمية. أولاً، نتفق على ضرورة تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم النمو والتنمية الشاملين المستدامين. وفي هذا الصدد، تعد التجارة الدولية محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويجب أن يظل النظام التجاري المتعدد الأطراف مفتوحاً، قائماً على القواعد، شفافاً، غير تمييزي وشاملاً حتى يكون بالخصوص حصناً مانعاً لجميع أشكال الحمائية. ويظل تنويع خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية بالنجاح أمراً حاسماً. ويعزز انضمام البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من عالمية النظام التجاري. ومن الضروري وضع نظام تجاري متعدد الأطراف متين وإيماني في توجهه. إضافة إلى ذلك، تعد الجهود الرامية إلى إجراء الإصلاح الملائم ومواصلة تحسين النظام المالي الدولي صعبة، كما ندرك، لأنها عاجلة، ومن مسؤوليتنا المشتركة جميعاً.

٧- ومما يظل قلقاً دائماً وضع أهداف واستراتيجيات إنمائية وطنية موجهة ومكيفة بشكل ملائم، تعمم السياسات التجارية والاستثمارية. وفي هذا الاتجاه، يعد تعزيز القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد، لا سيما في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أمراً رئيسياً للاستراتيجيات الإنمائية من أجل بناء القدرة على التكيف. ومن ناحية أخرى، تساهم سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في تعزيز القدرة على تحمل الديون ودعم التنمية الاقتصادية. وعلى غرار ذلك، من الضروري تعبئة الموارد المحلية بشكل فعال إلى جانب التدفقات المالية الدولية؛ وفي الآن ذاته، يجد ذلك من اعتماد البلدان على هذه التدفقات الخارجية ومن تأثرها بها.

٨- ثانياً، نتفق على ضرورة تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من التجارة والتنمية. فمن شأن علاقات الشراكة أن تساعد في تركيز الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك المبدولة بين القطاعين العام والخاص، على تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بالسلع والخدمات. ومن شأنها أيضاً أن تساعد في بناء القدرات الإنتاجية، وربط عمليات الإنتاج عبر الحدود، ونشر المعارف، وتشجيع التحول الهيكلي. وفي هذا الصدد، من شأن التعاون الإنمائي الفعال، بما فيه تمويل التنمية والمبادرات المتصلة بذلك من قبيل المعونة من أجل التجارة، والإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً، أن يقدم مساهمات هامة. وعلاوة على ذلك، من شأن التعاون الإقليمي والأقليمي والتكامل بين البلدان النامية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، وبين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع تكملة التعاون بين الشمال والجنوب، تحسين نوعية التعاون الإنمائي وخلق فرص للارتباط بسلاسل الإمداد العالمية.

٩- ثالثاً، نؤكد أن الاقتصاد العالمي يواجه مجموعة من التحديات المستمرة والناشئة، يتطلب التصدي لها وضع سياسات وإجراءات علاجية، مكيفة وفقاً للقدرات والأوضاع المحلية. ومثلما تُمكن العولمة من إجراء تغييرات عميقة في الأساس والهيكل التكنولوجيين للأنشطة المنتجة، تُمكن هذه التغييرات العولمة. ومن ثم فتطوير قدرات علمية وتكنولوجية وابتكارية متينة، إلى جانب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الفعالة، جوانب هامة من القدرات اللازمة لتعبئة مكاسب اقتصاد القرن الحادي والعشرين المعولم والقائم على المعرفة. وفضلاً عن ذلك، يحظى تطوير الهياكل المادية وغير المادية، بما فيها لوجستيات النقل والتجارة، بأهمية خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتيسير الإنتاج والتجارة وجلب الاستثمار.

١٠- ومن بين هذه التحديات، تُبرز الآثار الاقتصادية والإنمائية الهائلة المترتبة على تغير الظروف البيئية - بما في ذلك تغير المناخ - ضرورة السياسات الإنمائية المستدامة والحاجة الملحة إليها. وتشكل حماية بيئتنا المشتركة والمحافظة عليها، بما يشمل مواجهة تغير المناخ، تحدياً عالمياً رئيسياً أمام جيل اليوم في بناء مستقبل أفضل لجيل الغد. كما أن الحواجز غير

التعريفية بدأت تزداد أهمية في التجارة الدولية، ويتعين بالتالي أن تتضافر الجهود لمواجهتها. ويظل وضع سياسات المنافسة عاملاً مهماً لتشجيع بيئة تنافسية والحيولة دون قيام الممارسات المانعة للمنافسة. ويمثل النهوض بتمكين المرأة أولوية كبرى لتسخير جميع إمكانيات سكاننا دعماً لتنمية بشرية واقتصادية واجتماعية أوفى.

١١- رابعاً، نتفق على أن تعزيز سياسات الاستثمار وتنظيم المشاريع والسياسات الإنمائية ذات الصلة يساعد على بناء القدرات الإنتاجية وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. ويجب علينا أن نجعل الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر إنتاجية ومواتياً للتنمية بضمان اقتران النمو بتحول هيكلي وتنوع اقتصادي تدريجيين. وما لم يرتفع حجم الاستثمارات الإنتاجية ارتفاعاً كبيراً، لن يتحقق النجاح في مواجهة التحديات المتمثلة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة والاحترار العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تهيئة بيئة استثمارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها تؤدي، في جملة أمور، إلى النهوض بتنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تحسين التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال نشرها، إلى إتاحة فرص جديدة لدوائر الأعمال لتحسين قدرتها على المنافسة.

١٢- ونؤكد أيضاً التزامنا بمواصلة المشاركة في الجهود التي تبذلها هيئتنا الأم، وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتعزيز العمل الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك المساهمة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة ومتابعتها، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، ووضع إطار إنمائي في المستقبل لتحقيق الأهداف الإنمائية فيما بعد عام ٢٠١٥.

١٣- وتشكل التنمية اليوم شاغلاً عالمياً، والعولمة التي محورها التنمية هي قضيتنا المشتركة. ونسلم بالحاجة إلى جعل حياتنا الاقتصادية المشتركة تفضي على نحو أفضل إلى تغير هيكلي تدريجي، وتؤدي بقدر أكبر إلى نمو وتنمية شاملين مستدامين، وتكون فعالة أكثر في تشجيع الاندماج الواسع النطاق في إطار عقد اجتماعي جديد وأمن. ونذكر أيضاً أن هناك فوارق في القدرات والموارد المتاحة للأمم التي تعيش أوضاعاً إنمائية مختلفة، مما يعني أن على الأمم الاضطلاع بأدوار مختلفة في بناء مستقبلنا المشترك. غير أن علينا جميعاً أن نشارك على قدم المساواة في بلورة الاقتصاد العالمي لدعم هذا التوافق الجديد في الآراء بشأن العولمة التي محورها التنمية.

١٤- ونعرب عن اقتناعنا الراسخ أن نبراس الأونكتاد للتنمية منذ عام ١٩٦٤، سيستمر في السنوات الأربع المقبلة مع منار الدوحة للنمو والتنمية الشاملين المستدامين. ويستند هذا التوافق في الآراء إلى دعائم تطلعاتنا المشتركة، فضلاً عن شواغلنا ومسؤولياتنا الجماعية، وعزمنا على العمل معاً في إطار روح متجددة للشراكة، بالاستناد إلى الأدلة العملية

والتحليلات المستعرضة من الأقران، منفتحين أيضاً على تنوع التجارب والقيم الوطنية، ومدركين للأحداث الأخيرة والتحديات الناشئة. ونقر أيضاً بالحاجة إلى تعزيز الأونكتاد وزيادة تأثير عمله بتحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته وإخضاعه للمساءلة، وبناء الشراكات والنهوض بقدر أكبر من أوجه التآزر والتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. فلنمضُ قدماً معاً إلى الأونكتاد الرابع عشر مهتدين بهذا التوافق في الآراء بشأن العولمة التي محورها التنمية.

---